تحليل هيكل الصناعات التحويلية في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٧م)

سلمان محمد خليل

أ.د. ياسين حميد بدع المحمدي

جامعة الانبار – كلية الآداب – قسم الجغرافية

Salmangeo222@gmail.com

الملخص:

إنَّ للصناعات التحويلية دوراً فعالاً يسهم في تطوير وتقدم الاقتصاد الوطني وان الصناعات التحويلية في العراق مرت بمراحل زمنية مختلفة من حيث مستوى التطور او التراجع الصناعي , وجاء ذلك انعكاساً للظروف السياسية والاقتصادية والامنية التي شهدها العراق والتي انعكس سلباً او ايجاباً علي تطور الصناعة في العراق لا سيما خلال المدة (١٩٩٠–٢٠٠٢) وهي فترة الحصار الاقتصادي على العراق ثم خلال المدة (٢٠٠٣–٢٠١٧) التي شهدت انهيار كبير في جميع القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي ورافق ذلك استمرار تدهور الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية حيث تعد هذه المدة من اسوء مراحل التصنيع في العراق حيث تراجع عدد المنشآت الصناعية من (١٤٧٣) منشأة صناعية الى (٥٥٠) منشأة صناعية في عام ٢٠١٧, ولتحليل هيكل القطاع الصناعي في العراق تم الاعتماد على اربع مؤشرات رئيسية في التحليل (عدد المنشآت , عدد العاملين , اجور العاملين , القيمة المضافة) من خلال دراسة هذه المؤشرات على مستوى كل قطاع صناعي والتعرف على مدى تطور او تراجع كل قطاع ومدى مساهمته في دعم الصناعات التحويلية ومكانته بين هيكل القطاع الصناعي في العراق.

Analysis of the structure of manufacturing industries in Iraq of the period 1980-2017

Salman Mohammed Khalil

Prof. DR. Yassin Hamid Bida AL-Muhammadi

Anbar university- College of Arts – Department of geography

Abstract

The manufacturing industries have an effective role that contributes to the development and progress of the national economy, and that the manufacturing industries in Iraq have gone through different stages of time in terms of the level of development or industrial decline. During the period (1990-2002), which is the period of the economic siege on Iraq, and then during the period (2003-2017), which witnessed a major collapse in all economic sectors, including the industrial sector, and this was accompanied by the continued deterioration of the security, political and economic conditions, as this period is one of the worst stages of industrialization in Iraq Where the number of industrial establishments decreased from (1473) industrial facilities to (550) industrial facilities in 2017 To analyze the structure of the industrial sector in Iraq, four main indicators were relied upon in the analysis (the number of establishments, the number of workers, wages of workers, the added value) by

studying these indicators at the level of each industrial sector and identifying the extent of the development or decline of each sector and the extent of its contribution to supporting industries Transformation and its place among the structure of the industrial sector in Iraq.

المقدمة:-

تعد الصناعات التحويلية من الفروع الاساسية والمهمة في القطاع الصناعي لأي بلد لا سيما الدول المتقدمة لما لها نت تأثير في التنمية الاقتصادية ومساهمتها الفعالة في تطوير مختلف القطاعات مثل الزراعة والتعليم والنقل ورفع المستوى الاقتصادي وزيادة الدخل فضلاً عن مساهمة القطاع الصناعي في توفير فرص العمل ومعالجة مشكلة البطالة , وسعى العراق كبلد نامي ومنذ منتصف القرن الماضي الى وضع خطط تنموية لبناء قاعدة صناعية متطورة تُسهم في تطوير الصناعة التحويلية على مختلف القطاعات, لا سيما وانه يمتلك العديد من الامكانيات التنموية الازمة من حيث الكم والنوع كالثروات المعدنية والامكانيات الزراعية والامتداد المساحي وموقعه الجغرافي فضلاً عن القوى العاملة البشرية ورؤوس الاموال من عائدات النفط العراقي وواجهت الصناعة في العراق تحديات كبيرة ذات طابع خارجي بشكل رئيس انعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على الوضع الداخلي سياسياً واقتصادياً وامنياً وبالتالي على تجربة التصنيف من حيث مستوى التطور او التراجع.

مشكلةالبحث:-

يمتلك العراق العديد من الفروع الصناعية المهمة التي تتوزع ضمن المناطق المختلفة لاعتبارات تنموية واقتصادية ,الا ان تلك الصناعات واجهت العديد من التحديات من تسعينيات القرن الماضي وازدادت تلك الصعوبات بعد عام ٢٠٠٣ بسبب تدهور الاوضاع الامنية والاقتصادية والسياسية فضلاً عن التحول غير المدروس في الفلسفة الاقتصادية نحو نظام الخصخصة لشركات القطاع العام دون وجود بيئة استثمارية ملائمة للقطاع الخاص.

فرضية الدراسة :-

يمتلك العراق العديد من الامكانيات التنموية التي ساهمت في توطين فروع الصناعات التحويلية ولعبت دوراُ ايجابياً في اقتصاده وساهمت الظروف الامنية والسياسية والاقتصادية للبلد في تفاقم

مشاكل الصناعات التحويلية لاسيما بعد عام ٢٠٠٣, وان اعتماد التخطيط الصناعي مع وجود سياسات تعمل على تطوير واقع القطاع الصناعي وتوفير بيئة استثمارية ملائمة سيعزز ذلك بشكل كبير من بناء قاعدة صناعية متطورة .

هدف الدراسة:-

تهدف الدراسة الى التعرف على واقع الصناعات التحويلية في العراق من خلال دراسة هيكل القطاع الصناعي ومن خلال دراسة مؤشرات كل قطاع من قطاعات هيكل الصناعات التحويلية في العراق خلال المدة ١٩٨٠-٢٠١٧ ومعرفة مدى تطور او اراجع كل قطاع صناعي حسب المؤشرات المعتمدة.

منهجية الدراسة:-

اعتمدت الدراسة على الجمع الاطار النظري والتحليلي الكمي الذي يعتمد على تحليل البيانات والمؤشرات المعتمدة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:-

تتمثل الدراسة بالحدود السياسية للعراق الذي يمتد بين دائرتي عرض (٥-٢٩ و ٢٢-٣٧) شمالاً وبين خطي طول (٤٥-٣٨ و ٤٥-٤٨) شرقاً ويقع العراق جنوب غرب قارة اسيا وشمال شرق الوطن العربي , تحده من الشمال تركيا ومن الشرق ايران , ومن الغرب سوريا والاردن والسعودية ,والخليج العربي والكويت والسعودية من الجنوب كما موضح بالخريطة رقم (١)

خريطة رقم (١) موقع العراق الجغرافي

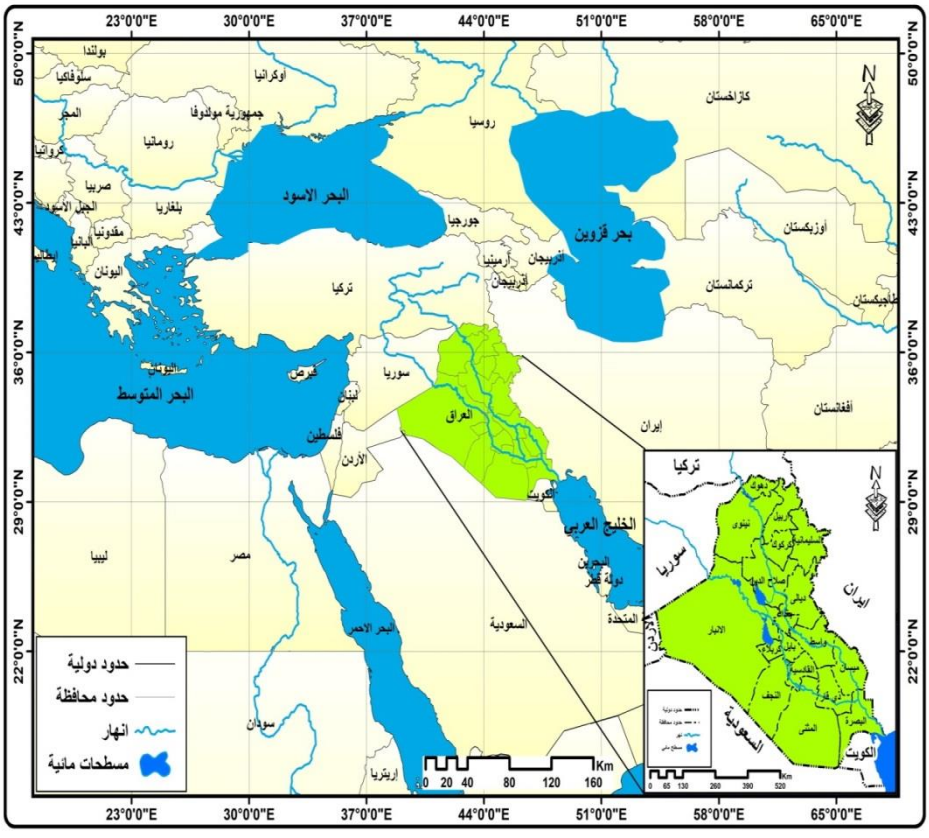

المصدر: جمهورية العراق, وزارة

الموارد المائية , الهيئة العامة للمساحة , خريطة العراق الادارية , مقياس ١:١٠٠٠٠٠٠.

١-١ مفهوم الصناعات التحويلية واهميتها :-

تعرف الامم المتحدة الصناعات التحويلية (بأنها عملية تحويل المواد العضوية وغير العضوية وميكانيكيا أو كيميائياً إلى مواد جديدة سواء كان ذلك يدوياً أو الياً) ، ويمكن القول بأن الصناعات التحويلية هي النشاط الذي يقوم في المصانع ويعتمد على أحد مصادر الطاقة في العملية الانتاجية ، فضلاً عن استخدام المواد الاولية المتخلفة من الخامات المعدنية أو المواد النباتية أو الحيوانية لإنتاج مواد جديدة لها خصائصها المختلفة من حيث الشكل أو طبيعة الاستعمال [i]

وتختلف الصناعات التحويلية من حيث التصنيف وفقاً لاختلاف الدول والمنظمات الدولية لاسيما من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها وهنالك العديد من المعايير المستخدمة في التصنيف سواء كان من حيث الاعتماد على عدد العاملين أو قيمة رأس المال المستثمر وعرفت منظمة العمل الدولي الصناعات التحويلية الكبيرة بأنها الصناعات التي يعمل فيها أكثر من (٩٩) عامل اما الصناعات المتوسطة فيعمل فيها (من ١٠-٩٩) عامل والصناعات الصغيرة أقل من (١٠) عاملين[ii]، اما البنك الدولي للتنمية والتعمير فقد عرف الصناعات الكبيرة بتلك التي يعمل فيها أكثر من (٣٠٠) عامل والصناعات المتوسطة هي التي يعمل فيها ما بين (٥٠-٣٠٠) عامل أما الصناعات الصغيرة هي التي يعمل فيها أقل من (٥٠) عامل [iii] .

وفي العراق قامت وزارة التخطيط بتصنيف الصناعات إلى ثلاث اصناف فالصناعات الكبيرة هي التي يعمل فيها (٣٠) عاملاً فأكثر بينما الصناعات المتوسطة هي التي يعمل فيها (١٠-٢٩) عامل والصناعات الصغيرة هي التي يعمل فيها من (١-٩) عامل [iv] .

وللصناعات التحويلية أهمية اقتصادية كبيرة يمكن ابرازها بالاتي :-

١. تعمل على تصحيح هيكل الصادرات من خلال التنوع في الأنشطة الاقتصادية الذي يفسح المجال أمام تنوع هيكل الصادرات وهذا يؤدي إلى تعزيز الدخل القومي وزيادة النقد الاجنبي من خلال زيادة الأهمية النسبية للسلع الصناعية في الصادرات والعمل على تقليل للسلع الأولية المصدرة وهذا يزيد من نسب التبادل التجاري وزيادة القدرة الشرائية للبلد وتحقيق الرفاهية [v] .

٢. تساهم في توفير السلع الوسطية لأغراض النشاطات الأخرى أو النشاط التحويلي نفسه من خلال اعتماد مشاريعها بعضها على البعض الآخر للوصول إلى المنتجات النهائية وهذا يساهم في تحقيق التخصص في الانتاج فضلاً عن توفير السلع الانتاجية من الآلات والمكائن المستخدمة في العمليات الانتاجية [vi] .

٣. للصناعات التحويلية دوراً مهماً في فتح المجال امام التطبيقات العلمية الجديدة التي تساهم في التمهيد لبناء أساس قوي للقضاء على التخلف الاجتماعي.

١-٢ تحليل اجمالي هيكل القطاع الصناعي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٩

تضمن هذا المبحث تحليل اجمالي القطاع الصناعي على مستوى العراق بهدف تحديد اتجاهات التطور او التراجع الصناعي خلال مختلف المراحل الزمنية للمدة ١٩٨٠- ٢٠١٧ .

ومن خلال تحليل معطيات الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) لأجمالي العراق يمكن ان نبين الاتي :-

أولاً: جمع قيم المؤشرات الصناعية سجلت تراجعاً واضحاً لاسيما بعد عام ١٩٨٤ بينما سجل مؤشر عدد العاملين بداية التراجع الكبير بعد عام ١٩٩٢ وجاء هذا التراجع منسجماً مع طبيعة الأحداث السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدها العراق خلال مختلف المراحل الزمنية للتنمية الصناعية والتي تم الإشارة إليها وتعد الفترة ما بعد عام ٢٠٠٤ بداية الانهيار الحقيقي للقطاع الصناعي في العراق .

ثانياً: بالنسبة لمؤشر العاملين يلاحظ وخلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) وجود ارتفاع كبير في عدد العاملين بشكل يتجاوز عدد العاملين لسنة ١٩٨٠ رغم أنه عدد المنشآت لهذه السنة ١٩٨٠ كان(١٤٧٣) منشأة صناعية مقابل (٦١٦) منشأة صناعية لعام ٢٠١٤ . مع العلم ان القطاع الصناعي في سنة ١٩٨٠ كان أكثر استقراراً وانتاجاً مقارنة بسنة ٢٠١٤ . وهذا يؤشر لنا جانباً سلبياً واضحاً في عملية التوظيف غير المخطط في القطاع الصناعي مع عدم الدقة في بيانات الاحصاء الصناعي . وبالتالي فإن ارتفاع مؤشر عدد العاملين لا يعكس حقيقية تطور القطاع الصناعي لا سيما وأن مؤشر عدد المنشآت الصناعية القيمة المضافة والأجور المتحققة شهدت تراجعاً سلبياً واضحاً وكبيراً .

ثالثاً: ان ما يعزز فرضية تدهور القطاع الصناعي العراقي لا سيما بعد عام ٢٠٠٤ هو معطيات معدل النمو السنوي المركب لجميع المؤشرات الصناعية والتي سجلت تراجعاً سلبياً واضحاً خلال المدة ١٩٨٤-٢٠١٧ مقارنتاً بسنة الاساس ١٩٨٠ كما مبين من خلال معطيات الجدول رقم (١) والشكل رقم (١).

جدول (١) رقم اجمالي العراق للمنشآت الصناعية الكبيرة للمدة ١٩٨٠ - ٢٠١٧

المؤشرات	عدد المنشآت	معدل النمو المركب	عدد العاملين	معدل النمو المركب	اجور العاملين بـ١٠٠٠ دينار	معدل النمو المركب	القيمة المضافة بـ١٠٠٠ دينار	معدل النمو المركب
١٩٨٠	١٤٧٣	=	١٧٩٣٤١	=	٢٠١٦٠٥٨٣٨	=	٤٤٩٠٢١٩	=
١٩٨٤	٧٨٢	١٤.٦-	١٦٩٩٩٤	١.٣-	١٨٤٩١٢	٨٢,٥-	٥٩٣٨١٠	٣٩,٦-
١٩٨٦	٧٩١	٩.٨-	١٨٢٠٤٦	٠.٢٤	١٩٩٠٢٣	٦٨,٤-	٧٣٤٧٢٧	٢٦-
١٩٨٨	٦٤٠	٩.٨-	١٥٤١٠١	١.٨-	١٢٣٥٣٠	٦٠,٣-	٥٦٩٨١١	٢٢,٧-
١٩٩٠	٧٨٩	٦.٠-	١٥٨٣٩٠	١.٢-	١٠٦	٧٦,٤-	٣٦١	٦١,٠-
١٩٩٢	٦٤٨	٦.٦-	١٢٨٠٢٥	٢.٧-	٣٤	٧٢,٧-	٧٢	٦٠,١-
١٩٩٤	٥٦٨	٦.٥-	١٢٨٧٦١	٢.٣-	١٠,١٩	٦٩,٧-	١٨	٥٨,٨-

١٩٩٦	٥٣٥	٦.١-	١١٨٨٦٨	٢.٥-	١١,٧٩	٦٤,٦-	١٥	-٥٤,٥
١٩٩٨	٥٧٧	٥.٠-	١٠٩٧٠٦	٢.٦-	١٤,٨٧	٥٩,٨-	٥٠	-٤٦,٩
٢٠٠٠	٦٣٩	٤.٠-	١١٩٨٢٥	١.٩-	٤٠,٦٨	٥٣,٧-	١٠٩	-٤١,٢
٢٠٠٢	٤١٨	٥.٥-	٧٩٤٤٤	٣.٦-	٣٤,٩٥	٥٠,٧-	٨٨	-٣٨,٩
٢٠٠٤	٤٨٩	٤.٤-	١٤٢٥٣٤	٠.٩-	٨٣,٧٧	٤٥,٧-	٧٢٧	-٣٠,٤
٢٠٠٦	٤١١	٤.٧-	١٦٦٢٤٥	٠.٢-	٦٢,٢٠	٤٣,٨-	٧٤	-٣٤,٥
٢٠٠٨	٤٨٧	٣.٨-	١٩٠٢٤٧	٠.٢١	٨٧,٦٦	٤٠,٧-	٩٥٢٨٠	-١٢,٨
٢٠١٠	٥٢٩	٣.٣-	١٩٤٨٣٧	٠.٢٧	١١٥,١٤	٣٨-	١٢١	-٢٩,٥
٢٠١٢	٦٥٧	٢.٦-	٢٠١٢٥٤	٠.٣٦	١٩٥,٣٧	٣٥,١-	٢٣٩,٩٦	-٢٦,٤
٢٠١٤	٦١٦	٢.٥-	١٣٤٨١٨	٠.٨-	١٥١,٥٢	٣٣,٩-	١٩٠,٤٤	-٢٥,٦
٢٠١٦	٥٦٥	٢.٦-	١٠٩٥٧٤	١.٣-	١٢١,٨٧	٣٢,٨-	٢١٠,٩٨	-٢٤,١
٢٠١٧	٥٥٠	٢.٦-	١١١٣٧٤	١.٢-	١٤٠,٠٧	٣١,٨-	٢٤٥,٦٦	-٢٣,٢

المصدر: الباحث بالاعتماد على – الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الاحصاء الصناعي , (تقارير احصاءات المنشآت الصناعية الكبيرة السنوي) , اعداد سنوية.

- الاجور والقيمة المضافة = ١٠٠٠ دينار بالثابت.

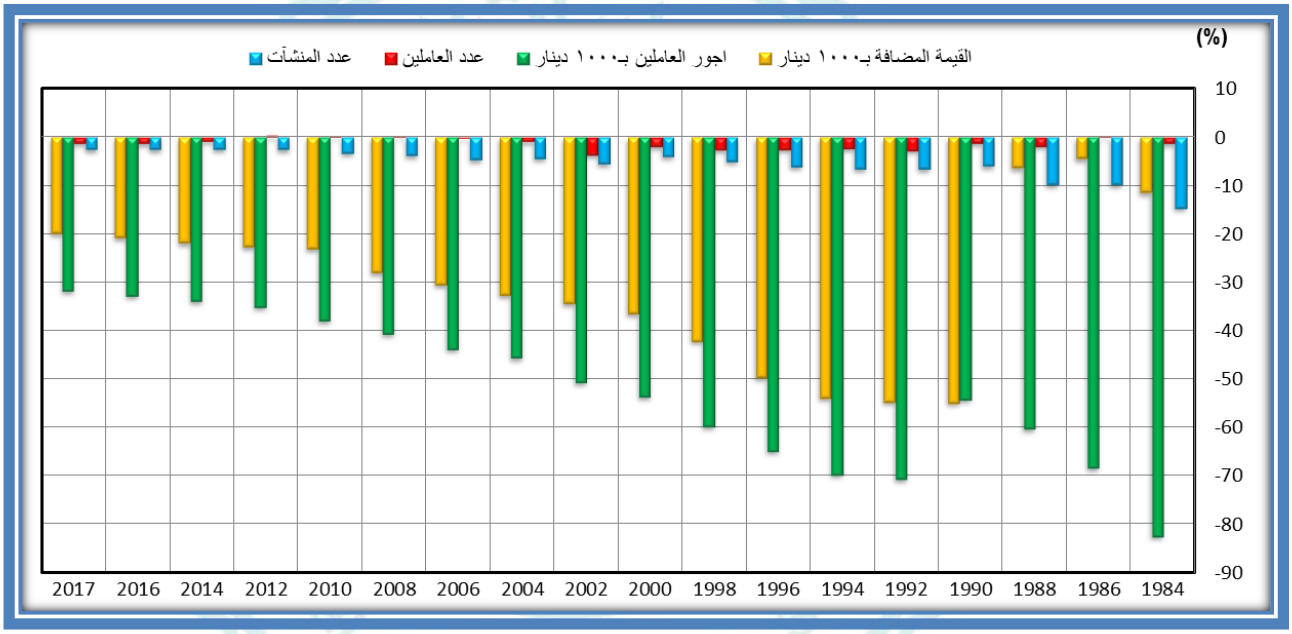

شكل رقم (١) معدل النمو المركب السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في العراق للمدة ١٩٨٠ – ٢٠١٧

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول رقم (١).

١-٣ تحليل اجمالي العراق حسب الملكية لبيان طبيعة الفلسفة الاقتصادية السائدة خلال كل مرحلة

تضمن هذا المبحث تحليل إجمالي هيكل القطاع الصناعي في العراق حسب الملكية لبيان طبيعة الفلسفة الاقتصادية السائدة خلال كل مرحلة ودورها في دعم القطاع الصناعي، وأي القطاعات أكثر أهمية ضمن هيكل القطاع الصناعي، وذلك ومن خلال اعتماد عدد من المؤشرات

الصناعية في التحليل وكما يأتي .

يتضح من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢) ما يأتي:

اولاً- عدد المنشآت الصناعية :-

١: خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٢) ساهمت السياسات الحكومية الصناعية في إطار فلسفة النظام الاقتصادي والاشتراكي في تنويع هيكل القطاع الصناعي من حيث الملكية من خلال توفير البيئة الاستثمارية الملائمة للقطاع الخاص والذي كان له وزن اقتصادي كبير ضمن هيكل القطاع الصناعي ووفق مؤشر عدد المنشآت الصناعية فضلاً عن دور تلك السياسات في دعم وجود القطاع التعاوني والمختلط لا سيما بعد عام ١٩٩٠ بما يلبي متطلبات تلك المرحلة الصعبة بسبب الحصار الاقتصادي الشامل وقلة عوائد الدولة المالية من العملات الصعبة مع التركيز على بقاء الدعم للقطاع العام .

٢: إن قلة عدد المنشآت الصناعية الكبيرة التابعة للقطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص لا يعني ضعف أهميته, وإنما ركزت السياسات الحكومية هنا على انتشار مشاريع صناعية كبيرة ضمن مناطق العراق المختلفة استوعبت أعداد كبيرة جداً من القوى العاملة وكان لها الأثر الكبير في تطوير مستويات التنمية المكانية كما سنبين ذلك لاحقاً من خلال تحليل مؤشر عدد العاملين والاجور والقيمة المضافة .

٣: هو ما بعد عام ٢٠٠٤ ترتب على تغير الفلسفة الاقتصادية للدولة والتوجه نحو نظام الخصخصة ورفع الدعم بشكل كبير عن القطاع الصناعي العام وعدم وجود سياسات اقتصادية دقيقة لحماية المنتج الصناعي المحلي تراجع دور القطاع العام بشكل كبير والقطاع المختلط ايضاً مع اختفاء القطاع التعاوني والمشاكل الكبيرة التي يعاني منها القطاع الصناعي الخاص ايضاً.

جدول(٢) تحديد اتجاهات التوطن الصناعي العراقي حسب الملكية وفقاً لعدد المنشآت الصناعية الكبيرة فقط للمدة ١٩٨٠-٢٠١٧

المؤشرات	قطاع عام		قطاع خاص		قطاع تعاوني		قطاع مختلط		اجمالي القطاع الصناعي	
		(%)		(%)		(%)		(%)		(%)

١٩٨٠	٢٧٢	١٨.٤٦	١٢٠١	٨١.٥٣	=	=	=	١٤٧٣	١٠٠
١٩٨٥	٢٣٧	٢٩.١٥	٥٦٦	٦٩.٦١	=	=	١٠	١.٢٣	١٠٠
١٩٨٩	١٣٣	١٦.٠٨	٦٥٣	٧٨.٩٦	٢٦	٣.١٤	١٥	١.٨١	١٠٠
١٩٩٠	١١٤	١٤.٤٤	٦٣٦	٨٠.٦٠	٢٤	٣.٠٤	١٥	١.٩٠	١٠٠
١٩٩٢	١١٢	١٧.٢٨	٤٧٨	٧٣.٧٦	٤٠	٦.١٧	١٨	٢.٧٧	١٠٠
١٩٩٤	٩٥	١٦.٧٢	٤١٥	٧٣.٠٦	٣٩	٦.٨٦	١٩	٣.٣٤	١٠٠
١٩٩٦	١٠٨	٢٠.١٨	٣٧٦	٧٠.٢٨	٣٣	٦.١٦	١٨	٣.٣٦	١٠٠
١٩٩٨	١١٧	٢٠.٢٧	٤٠٧	٧٠.٥٣	٣٥	٦.٠٦	١٨	٣.١١	١٠٠
٢٠٠٠	١٠٢	١٥.٩٦	٤٨٣	٧٥.٥٨	٣٤	٥.٣٢	٢٠	٣.١٢	١٠٠
٢٠٠٢	٥٨	١٣.٨٧	٣٤٥	٨٢.٥٣	٩	٢.١٥	٦	١.٤٣	١٠٠
٢٠٠٤	٧٣	١٤.٩٢	٤٠٣	٨٢.٤١	١	٠.٢٠	١٢	٢.٤٥	١٠٠
٢٠٠٦	٦٧	١٦.٣٠	٣٣٤	٨١.٢٦	=	=	١٠	٢.٤٣	١٠٠
٢٠٠٨	٨٤	١٧.٢٤	٣٩٢	٨٠.٥٠	=	=	١١	٢.٢٥	١٠٠
٢٠١٠	١٠٤	١٩.٦٥	٤١١	٧٧.٦٩	=	=	١٤	٢.٦٤	١٠٠
٢٠١٢	٩٥	١٤.٤٥	٥٤٨	٨٣.٤٠	=	=	١٤	٢.١٣	١٠٠
٢٠١٤	٦٧	١٠.٨٧	٥٤٠	٨٧.٦٦	=	=	٩	١.٤٦	١٠٠
٢٠١٦	٥٦	٩.٩١	٥٠٢	٨٨.٨٤	=	=	٧	١.٢٣	١٠٠
٢٠١٧	٥٨	١٠.٥٤	٤٨٥	٨٨.١٨	=	=	٧	١.٢٧	١٠٠

المصدر : الباحث بالاعتماد – جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الاحصاء الصناعي , ملخص كراس المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٧.

شكل رقم (٢)تحديد اتجاهات التوطن الصناعي العراقي حسب الملكية وفقاً لعدد المنشآت

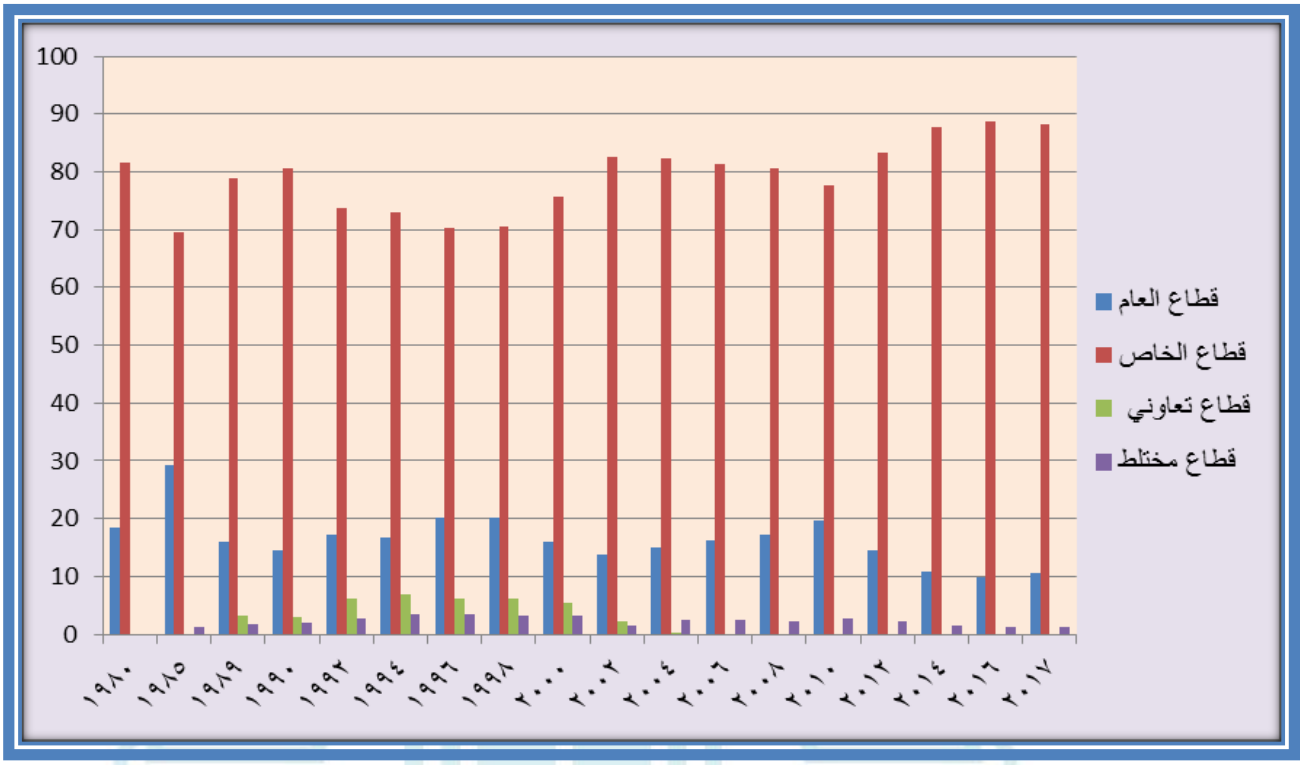

الصناعية الكبيرة فقط للمدة ١٩٨٠-٢٠١٧

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٢).

ثانيا: عدد العاملين :-

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٣) يتضح لنا وبإيجاز ما يأتي:

١: شكل القطاع الصناعي العام خلال المدة ١٩٨٠ – ٢٠٠٢ أهمية اقتصادية كبيرة ضمن هيكل القطاع الصناعي العراقي باستحواذه على أهمية بنسبة تراوحت بين (٧٣.٢٤% – ٨٠.٩٥%) من إجمالي القوى العاملة في القطاع الصناعي مقابل ضعف أهمية القطاعات الصناعية الأخرى وفق مؤشر عدد العاملين, وهذا يعكس فلسفة الدولة الاقتصادية الاشتراكية القائمة على دعم القطاع الصناعي العام لتقليل الفوارق التنموية بين مناطق الدولة لاسيما فيما يتعلق بمعدلات البطالة، فضلاً عن دعم القطاعات الصناعية الاخرى ومنها القطاع الخاص والمختلط والتعاوني وبما يلبي متطلبات وطبيعة كل مرحلة .

٢: وجود ترجع في أهمية القطاع الصناعي العام خلال المدة ما بعد عام ١٩٩٠ – ٢٠١٧ مقارنة بالمدة ١٩٨٠ – ١٩٩٠، بالتزامن مع طبيعة الاحداث السياسية والاقتصادية والأمنية التي

شهدها العراق خلال هذه المرحلة مع الإشارة إلى أن ارتفاع عدد العاملين خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٢ لا يعكس حقيقة تطور القطاع الصناعي العام الذي توقفت أغلب منشآته الصناعية كما بينا ذلك مسبقاً، وإنما يعكس التوظيف غير المخطط للقوى العاملة ضمن منشآت القطاع الصناعي العام.

جدول رقم (٣) تحديد اتجاهات التوطن لهيكل القطاع الصناعي العراق حسب الملكية وفقاً لمؤشر عدد العاملين للمدة ١٩٨٠-٢٠١٧.

المؤشرات	قطاع عام		قطاع خاص		قطاع تعاوني		قطاع مختلط		اجمالي القطاع الصناعي	
		(%)		(%)		(%)		(%)		(%)
١٩٨٠	١٣٦٣٨١	٧٦.٠٤	٤٢٩٦٠	٢٣.٩٥	=	=	=	=	١٧٩٣٤١	١٠٠
١٩٨٥	١٤٥١٢٢	٨٢.١٢	٢١٨٢٩	١٢.٣٥	=	=	٩٧٦٨	٥.٥٢	١٧٦٧١٩	١٠٠
١٩٨٩	١٣١٨٣٨	٧٦.٥٦	٢٧٢٩٣	١٥.٨٥	١٩٩٣	١.١٥	١١٠٦٦	٦.٤٢	١٧٢١٩٠	١٠٠
١٩٩٠	١١٧٥٦٢	٧٤.٢٢	٢٥٦٠٨	١٦.١٦	٢٥٩٢	١.٦٣	١٢٦٢٨	٧.٩٧	١٥٨٣٩٠	١٠٠
١٩٩٢	٩٦٦٨٢	٧٥.٥١	١٨٧١٨	١٤.٦٢	٣٦٢٦	٢.٨٣	٨٩٩٩	٧.٠٢	١٢٨٠٢٥	١٠٠
١٩٩٤	٨٧٨٤٨	٦٨.٢٢	٣٠٦١٣	٢٣.٧٧	٣٠٢٤	٢.٣٤	٧٢٧٦	٥.٦٥	١٢٨٧٦١	١٠٠
١٩٩٦	٩٦٣٦٤	٨١.٠٦	١٥٠٧٤	١٢.٦٨	٩٧٢	٠.٨١	٦٤٥٨	٥.٤٣	١١٨٨٦٨	١٠٠
١٩٩٨	٨٤٧٨٠	٧٧.٢	١٦١٣٦	١٤.٧	١٢٢١	١.١	٧٥٦٩	٦.٨٩	١٠٩٧٠٦	١٠٠

		٧		٠		١				
٢٠٠٠	٩٥٢٢٤	٧٩.٤٦	١٦٧٩٧	١٤.٠١	١٥٢٩	١.٢٧	٦٢٧٥	٥.٢٣	١١٩٨٢٥	١٠٠
٢٠٠٢	٦٤٣١٧	٨٠.٩٥	١٣٤٤٦	١٦.٩٢	٢٦٣	٠.٣٣	١٤١٨	١.٧٨	٧٩٤٤٤	١٠٠
٢٠٠٤	١١١٣١٠	٧٨.٠٩	٢٦٢٨٠	١٨.٤٣	١٤	٠.٠٠	٤٩٣٠	٣.٤٥	١٤٢٥٣٤	١٠٠
٢٠٠٦	١٤٥٤٠٢	٨٧.٤٦	١٧٣٦٤	١٠.٤٤	=	=	٣٤٧٩	٢.٠٩	١٦٦٢٤٥	١٠٠
٢٠٠٨	١٦٧٦٧٥	٨٨.١٣	١٩٤٠٤	١٠.٢٠	=	=	٣١٦٨	١.٦٦	١٩٠٢٤٧	١٠٠
٢٠١٠	١٦٨٧٨٣	٨٦.٦٢	١٩٥٣٧	١٠.٠٢	=	=	٦٥١٧	٣.٣٤	١٩٤٨٣٧	١٠٠
٢٠١٢	١٥٩١٨٨	٧٩.٠٩	٣٨١٠٨	١٨.٩٣	=	=	٣٩٥٨	١.٩٦	٢٠١٢٥٤	١٠٠
٢٠١٤	١٠٢١٢٣	٧٥.٧٤	٢٩٥٩٥	٢١.٩٥	=	=	٣١٠٠	٢.٣٠	١٣٤٨١٨	١٠٠
٢٠١٦	٨٣١٠٢	٧٥.٨٤	٢٤١٧٣	٢٢.٠٦	=	=	٢٢٩٩	٢.٠٩	١٠٩٥٧٤	١٠٠
٢٠١٧	٨٦٤٢٢	٧٧.٦٠	٢٢٦٣٢	٢٠.٣٢	=	=	٢٣٢٠	٢.٠٨	١١١٣٧٤	١٠٠

المصدر : الباحث بالاعتماد – جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الاحصاء الصناعي , ملخص كراس المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٧.

٣: شهدت المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) تراجعاً واضحاً في أهمية جميع القطاعات الصناعية مع

انعدام دور القطاع التعاوني وهو ما يعكس عدم توفير بيئة استثمارية صناعية ملائمة خلال الاحداث الامنية والاقتصادية والسياسية التي شهدها العراق هذه المرحلة بالتزامن مع عدم وجود سياسة اقتصادية دقيقة وتخطيط صناعي سليم يسهمان في تعزيز فرص تطوير القطاع الصناعي العراقي.

شكل رقم (٣) تحديد اتجاهات التوطن لهيكل القطاع الصناعي العراق حسب الملكية وفقاً

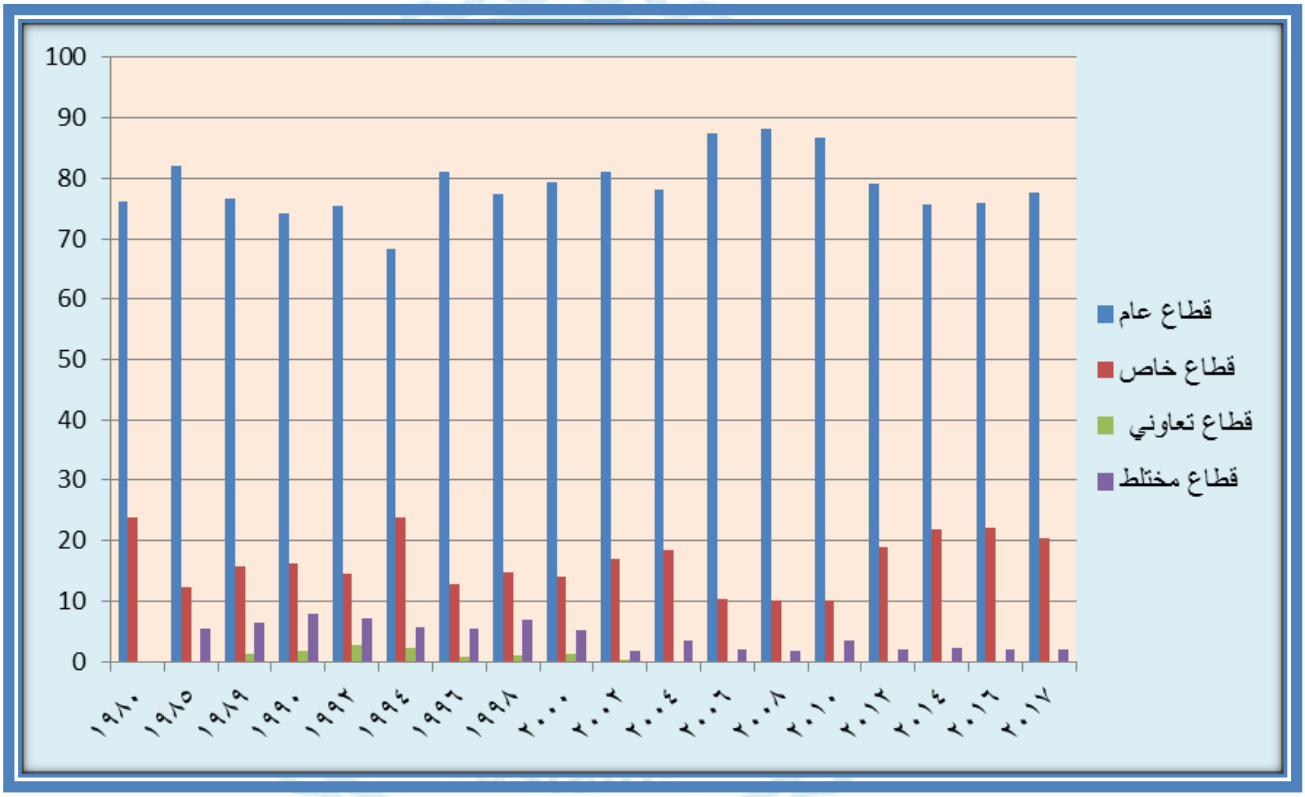

لمؤشر عدد العاملين للمدة ١٩٨٠-٢٠١٧.

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٣).

ثالثاً: اجور العاملين:

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (٤) والشكل وقم (٤) يتضح لنا ارتفاع مؤشر أجور العاملين في القطاع الصناعي العام خلال المدة (١٩٨٠-٢٠١٧) مقارنة بالقطاعات الصناعية الاخرى, مما يعني ذلك اعطاء القطاع العام وزن وأهمية اقتصادية أكبر من القطاعات الأخرى،

ورغم أن مؤشر أجور العاملين لجميع القطاعات شهد تغيراً سلبياً واضحاً لا سيما خلال المدة ما بعد عام (١٩٩٠-٢٠١٧) بسبب الأحداث الاقتصادية والأمنية والسياسية التي شهدها العراق.

جدول رقم(٤) تحديد اتجاهات التوطن لهيكل القطاع الصناعي العراقي حسب المليكة وفقاً لمؤشر أجور العاملين للمدة ١٩٨٠-٢٠١٧

المؤشرات	قطاع عام		قطاع خاص		قطاع تعاوني		قطاع مختلط		اجمالي القطاع الصناعي	
		(%)		(%)		(%)		(%)		(%)
١٩٨٠	١٥٥٠٨٤٨٠٠	٧٦.٩٢	٤٦٥٢١٠٣٨	٢٣.٠٧	=	=	=	=	٢٠١٦٠٥٨٣٨	١٠٠
١٩٨٥	١٥٢٠٨٥٨٢٩	٨١.٨٨	٢٢١٤١٣٠١	١١.٩٢	=	=	١١٤٩٧٤٠١	٦.١٩	١٨٥٧٢٤٥٣١	١٠٠
١٩٨٩	١١٦٧٦٨٢٥٢	٧٦.٧٢	٢٠٨٤٢١٩٩	١٣.٧٠	٨٥٠٧١٩	٠.٥٥	١٣٧٣٢٨٣٤	٩.٠٢	١٥٢١٩٤٠٠٤	١٠٠
١٩٩٠	٨٠٢٩٧	٩٩.٩٦	١٤.٥٠	٠.٠١	٠.٤٩	٠.٠٠	١١.٠٢	٠.٠١	٨٠٣٢٣	١٠٠
١٩٩٢	٧٢.٩٦	٩١.٨٠	٣.٥١	٤.٤١	٠.١٧	٠.٢١	٢.٨٤	٣.٥٧	٧٩.٤٨	١٠٠
١٩٩٤	٨.٩٣	٨٢	١.٠٤	٩.٥٥	٠.٠٤	٠.٣٦	٠.٨٨	٨.٠٨	١٠.٨٩	١٠٠
١٩٩٦	٩.٧٧	٨٣.٠٧	١.٠٦	٩.٠١	٠.٠١	٠.٠٨	٠.٩٢	٧.٨٢	١١.٧٦	١٠٠
١٩٩٨	١٢.٣٠	٨٢.٧٧	١.٥٢	١٠.٢٢	٠.٠٢	٠.١٣	١.٠٢	٦.٨٦	١٤.٨٦	١٠٠
٢٠٠٠	٣٤	٨٣.٧٢	٢.٩٨	٧.٣٣	٠.١١	٠.٢٧	٣.٥٢	٨.٦٦	٤٠.٦١	١٠٠

٢٠٠٢	٣٢.١٦	٩٢.٠٤	٢.٢٧	٦.٥٠	٠.٠٠٠	٠٠	٠.٥١	١.٤٥	٣٤.٩٤	١٠٠
٢٠٠٤	٧٢.٢٤	٨٦.٢٤	٥.٥٧	٦.٦٤	٠.٠٠٠	٠٠	٥.٩٥	٧.١٠	٨٣.٧٦	١٠٠
٢٠٠٦	٥٥.٦٦	٨٩.٥٠	٤.٢٨	٦.٨٨	=	=	٢.٢٥	٣.٦١	٦٢.١٩	١٠٠
٢٠٠٨	٨١.٧٨	٩٣.٣٠	٤.٣٤	٤.٩٥	=	=	١.٥٤	١.٧٥	٨٧.٦٦	١٠٠
٢٠١٠	١٠٧.٢٨	٩٣.١٨	٥.٦٢	٤.٨٨	=	=	٢.٢٣	١.٩٣	١١٥.١٣	١٠٠
٢٠١٢	١٧٦.٦٦	٩٠.٤٢	١٥.١٧	٧.٧٦	=	=	٣.٥٣	١.٨٠	١٩٥.٣٦	١٠٠
٢٠١٤	١١٩.٨٤	٧٩.١٠	٢٨.١١	١٨.٥٥	=	=	٣.٥٥	٢.٣٤	١٥١.٥	١٠٠
٢٠١٦	١٠٤	٨٥.٣٣	١٤.٩٢	١٢.٢٤	=	=	٢.٨٩	٢.٣٧	١٢١.٨٧	١٠٠
٢٠١٧	١٢٢.٢٩	٨٧.٣١	١٤.٧٨	١٠.٥٥	=	=	٢.٩٩	٢.١٣	١٤٠.٠٦	١٠٠

المصدر : الباحث بالاعتماد – جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الاحصاء الصناعي , ملخص كراس المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٧.

*اجور العاملين = ١٠٠٠ دينار بالثابت.

شكل رقم (٤) تحديد اتجاهات التوطن لهيكل القطاع الصناعي العراقي حسب الملكية وفقاً

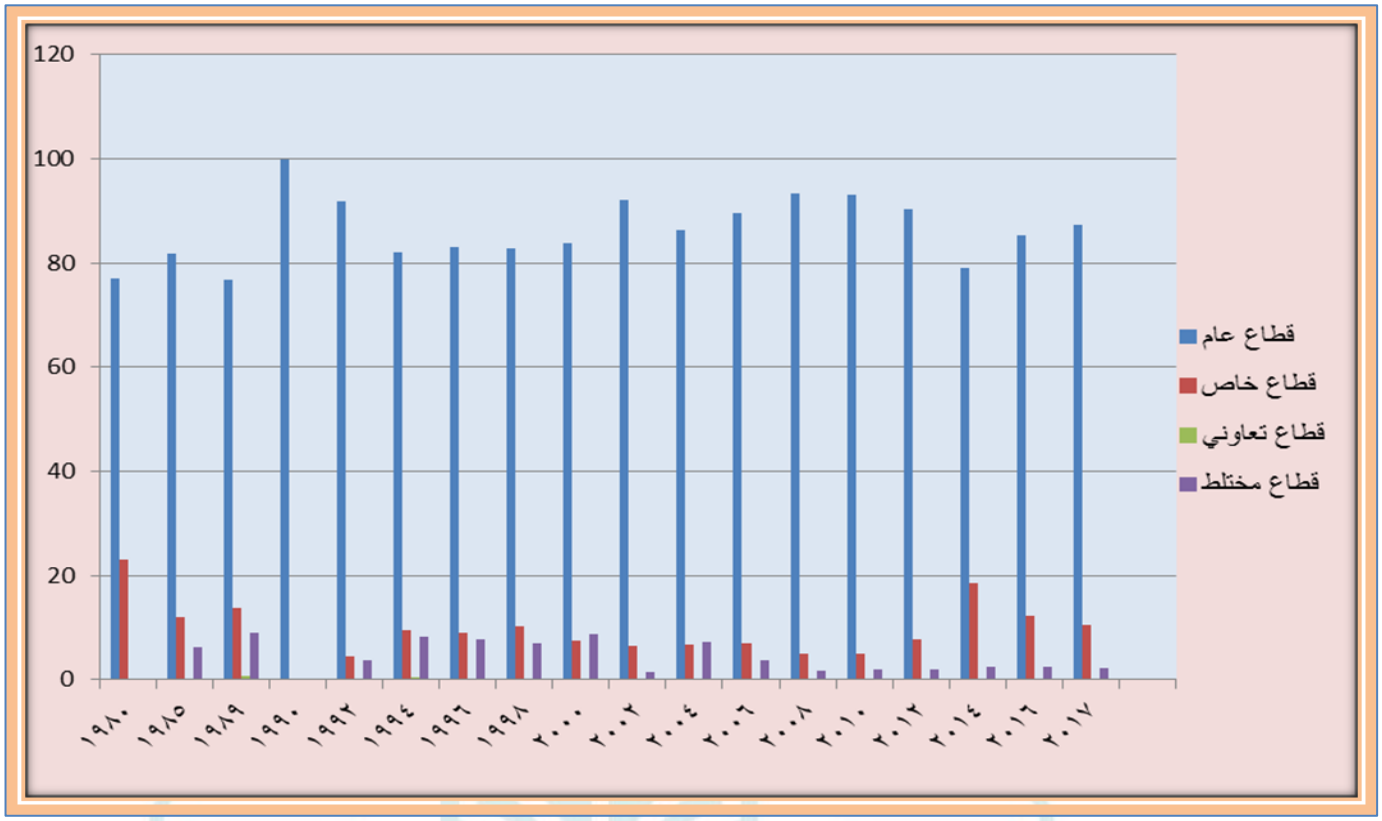

لمؤشر اجور العاملين للمدة ١٩٨٠-٢٠١٧.

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٤).

رابعاً: القيمة المضافة:-

يعد مؤشر القيمة المضافة من أكثر المؤشرات الاقتصادية أهمية للدلالة على مستوى تطور أو تراجع القطاع الصناعي خلال مدة زمنية معينة بنسبة معينة كونه يمثل صافي الأرباح المتحققة لهذا القطاع, ومن خلال

تحليل معطيات الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٥) يتضح لنا ما يأتي:

أولاً: احتل القطاع الصناعي العام المرتبة الأولى من حيث الأهمية وفق مؤشر القيمة المضافة المتحققة رغم وجود تراجع نسبي واضح لبعض السنوات لا سيما (١٩٩٢، ١٩٩٤، ٢٠١٤، ٢٠١٧) بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية التي شهدها العراق خلال هذه الاعوام وتوجه الدولة أيضاً إلى إعطاء المجال للقطاع الصناعي الخاص .

ثانياً: من حيث القيمة النقدية للقيمة المضافة المتحققة فقد شهدت جميع القطاعات الصناعية تراجعاً واضحاً لا سيما خلال المدة ما بعد عام(١٩٩٠ – ٢٠١٧) مقارنة بالمدة (١٩٨٠ – ١٩٩٠) حيث انعكست الأزمة الاقتصادية والأمنية والسياسية خلال هذه الفترة بشكل سلبي على تدهور القطاع الصناعي وتراجعه كما في المؤشرات الصناعية .

جدول رقم(٥) تحديد اتجاهات التوطن لهيكل القطاع الصناعي العراقي حسب المليكة وفقاً لمؤشر القيمة المضافة للمدة ١٩٨٠-٢٠١٧

المؤشرات	قطاع عام		قطاع خاص		قطاع تعاوني		قطاع مختلط		اجمالي القطاع الصناعي	
		(%)		(%)		(%)		(%)		(%)
١٩٨٠	٣٦٠٠٧١٦	٨٠.٢٠	٨٨٩٥٠٣	١٩.٨٠	=	=	=	=	٤٤٩٠٢١٩	١٠٠
١٩٨٥	٥٧٥٥٨٠١٣٣	٨٥.٠٧	٤٨١٠٣٨٤٦	٧.١٠	=	=	٥٢٩١٠٣٣٠	٧.٨٢	٦٧٦٥٩٤٣٠٩	١٠٠
١٩٨٩	٥٠٨٤٢٢٠٠٤	٧٠.٥٣	١٤٦٥٥٨٣٣٨	٢٠.٣٣	٣٤٤٢٣١٦	٠.٤٧	٦٢٣٤٩٩٤٥	٨.٦٥	٧٢٠٧٧٢٦٠٣	١٠٠
١٩٩٠	٢٦٩.٢٩	٨٠.٦٠	٣٤.٢٢	١٠.٢٤	٠.٩٢	٠.٢٧	٢٩.٧٠	٨.٨٨	٣٣٤.١٣	١٠٠
١٩٩٢	٤٩.١٩	٦٨.٠٥	١١.٧٤	١٦.٢٤	٠.٦٧	٠.٩٢	١٠.٦٨	١٤.٧٧	٧٢.٢٨	١٠٠
١٩٩٤	١٠.٨٨	٥٧.٣٥	٥.٩٥	٣١.٣٦	٠.١٥	٠.٨٠	١.٩٩	١٠.٥٠	١٨.٩٧	١٠٠
١٩٩٦	١٢.٢٠	٧٧.٢٦	١.٥٦	٩.٨٧	٠.٠٣	٠.١٨	٢	١٢.٦٦	١٥.٧٩	١٠

									٠
١٩٩٨	٣٦.٧٨	٧٢.٥٧	٦.٩١	١٣.٦٣	٠.٠٨	٠.١٥	٦.٩١	١٣.٦٣	٥٠.٦٨	١٠٠
٢٠٠٠	٨٩.٩٠	٨١.٩٧	٢.٩٧	٢.٧٠	٤.١٣	٣.٧٦	١٢.٦٧	١١.٥٥	١٠٩.٦٧	١٠٠
٢٠٠٢	٨٠.٨٠	٩٠.٨٤	٤.١٢	٤.٦٣	٠.١٣	٠.١٤	٣.٨٩	٤.٣٧	٨٨.٩٤	١٠٠
٢٠٠٤	٥٢.٨٧	٧١.٨٣	١٥.٥٩	٢١.١٨	٠.٠٠	=	٥.١٤	٦.٩٨	٧٣.٦	١٠٠
٢٠٠٦	٦٢.٨٦	٨٤.٩٢	١٠.٦٤	١٤.٣٧	=	=	٠.٥٢	٠.٧٠	٧٤.٠٢	١٠٠
٢٠٠٨	٧٣.٣٠	٧٦.٩٣	١٨.٨٤	١٩.٧٧	=	=	٣.١٣	٣.٢٨	٩٥.٢٧	١٠٠
٢٠١٠	٣٣٠.٠٨	٩٣.٢٥	٢٠.٨٨	٥.٩٠	=	=	٣	٠.٨٤	٣٥٣.٩٦	١٠٠
٢٠١٢	١٧٧.٣٨	٧١.٢٦	٥٣.٣٢	٢١.٤٢	=	=	١٨.٢١	٧.٣١	٢٤٨.٩١	١٠٠
٢٠١٤	١٢٩.٨٤	٦٠.٥٢	٦٧.٥٨	٣١.٥٠	=	=	١٧.٠٩	٧.٩٦	٢١٤.٥١	١٠٠
٢٠١٦	١٥٨.٤٧	٧٣.٤٣	٤١.٨٠	١٩.٣٦	=	=	١٥.٥٤	٧.٢٠	٢١٥.٨١	١٠٠

٢٠١٧	١٧٦.٢٧	٦٧.٠ ٧٤	٦٢	٢٣.٠ ٨٢	=	=	٢١.٩٢	٨.٤٢	٢٦٠.١٩	١٠ ٠

المصدر : الباحث بالاعتماد – جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الاحصاء الصناعي , ملخص كراس المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق للمدة ١٩٨٠– ٢٠١٧.

- القيمة المضافة = ١٠٠٠ دينار بالثابت.

عموماً فإنه من خلال ما تقدم يتضح أن القطاع الصناعي العام شكل ولا يزال يشكل أهمية اقتصادية كبيرة ضمن هيكل القطاع الصناعي العام (عدد العاملين, الأجور , القيمة المضافة) مع وجود دور جيد للقطاع الصناعي الخاص, وضعف أهمية القطاعات الصناعية الأخرى .

شكل رقم (٥) تحديد اتجاهات التوطن لهيكل القطاع الصناعي العراقي حسب الملكية وفقاً

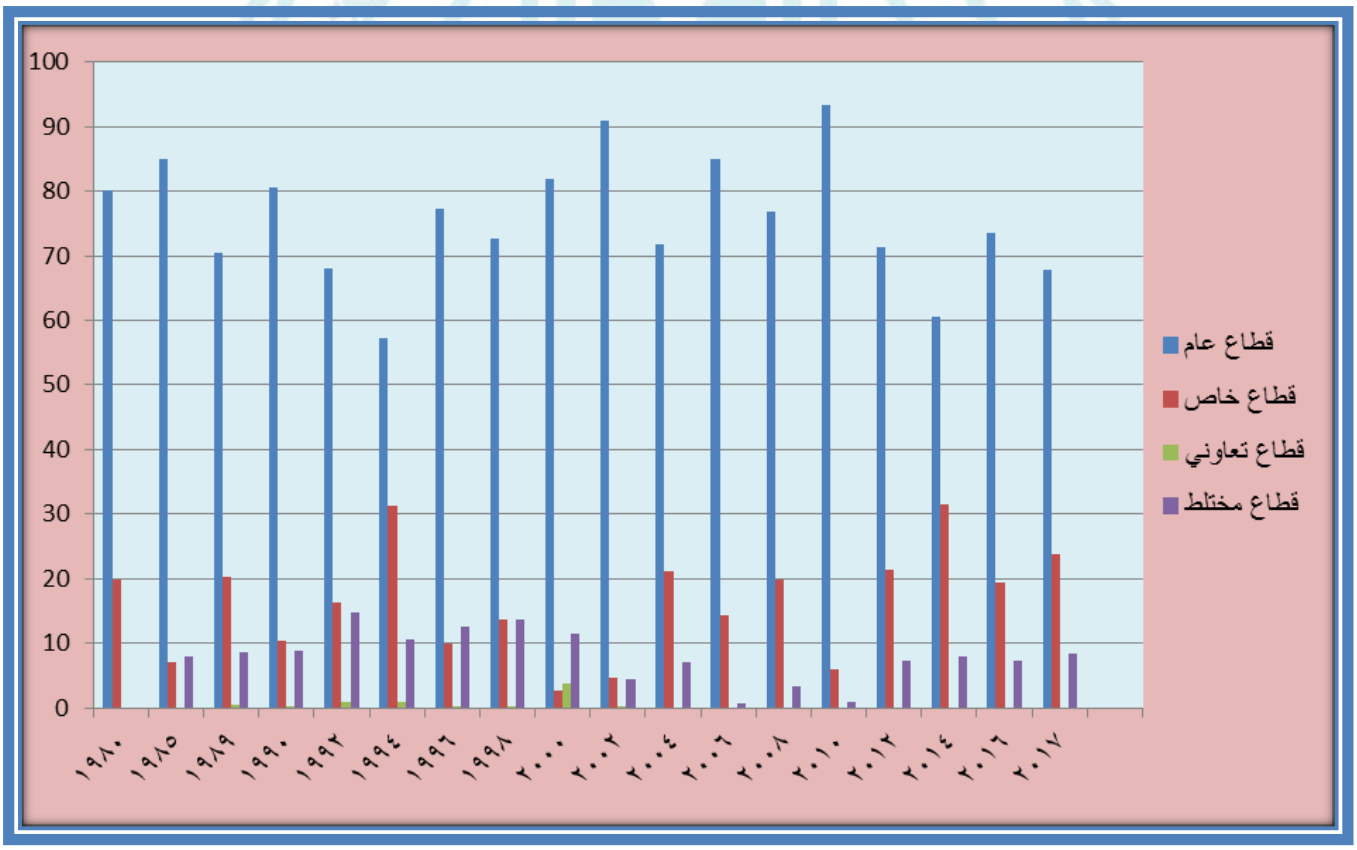

لمؤشر القيمة المضافة للمدة ١٩٨٠–٢٠١٧.

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٥).

الاستنتاجات:-

١. وجود تراجع واضح وكبير على مستوى عدد المنشآت الصناعية حيث بلغ عدد المنشآت عام ١٩٨٠ (١٤٧٣) منشأة صناعية ليتراجع العدد الى (٥٥٠) منشأة صناعية عام ٢٠١٧, مع وجود ارتفاع في عدد الايدي العاملة الا ان هذا الارتفاع في الايدي العاملة لا يعكس مستوى تطور او تقدم الصناعة في العراق .

٢. استحواذ القطاع الصناعي الخاص على النسبة الاكبر من حيث عدد المنشآت الصناعية خلال فترة الدراسة بينما استحوذ القطاع الصناعي العام على النسبة الاكبر لبقيت المؤشرات.

٣. لم يحظى القطاعين التعاوني والمختلط بأهمية كبيرة ضمن هيكل القطاع الصناعي لا سيما بعد عام ٢٠٠٣ الذي شهد تلاشي القطاع التعاوني بشكل تام.

ومن خلال ما تقدم توصي الدراسة ضرورة اتباع استراتيجية صناعية تعتمد على الاتي :-

١. تطوير القطاع الصناعي العام باعتباره القطاع الرائد في تطوير مستويات التنمية المكانية .

٢. توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لتطوير القطاع الصناعي الخاص الى جانب القطاع العام يسهم بشكل افضل في تكوين قاعدة صناعية متطورة تعزز من فرص تطوير الاقتصاد العراقي.

الهوامش

(i) محمد أزهر السماك ، عباس علي التميمي ، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ ، ص٢٠ .

(ii) محمد طه نايل الحياني , سلام خميس الهيتي, الصناعات الصغيرة (مفهومها, واهميتها , ومدى ملائمتها للاقتصاد العراقي) ,مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية , العدد الاول , ٢٠١٢ , ص٩٢.

(iii) خضير عباس النداوي , الصناعات الصغيرة في العراق بعد عام ٢٠٠٣(الواقع والتحديات), مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , العدد٣, ٢٠١١, ص١٠٦.

(iv) جمهورية العراق, وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، ٢٠١٢ .

(v) سوسن جبار عودة ، واقع الصناعات التحويلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي في دول مختارة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٦، ص٤٥ .

(vi) فارس مهدي محمد ، واقع الصناعات التحويلية الكبيرة في العراق لعام ٢٠١١ ، جامعة البصرة ، كلية التربية ، مجلة جامعة البصرة ، العدد ٥٨ ، ٢٠١٧ ، ص٨٣ .